CENTRAL BANK OF JORDAN

البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

آذار

2025

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	33

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.5% خلال عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2025 بنسبة 2.21%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.76% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 ما نسبته 21.3%، مقابل 21.4% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 21,096.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 45,875.3 مليون دينار، مقابل 45,283.4 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 35,204.4 مليون دينار، مقابل 34,798.2 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 47,306.8 مليون دينار، مقابل 46,699.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 2,592.5 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 21.5 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2025، بالمقارنة مع وفر مالي كلي مقداره 26.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 281.1 مليون دينار، ليصل إلى 24,620.6 مليون دينار (64.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 66.2 مليون دينار، ليصل إلى 19,888.6 مليون دينار (52.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2025 ليصل إلى 44,509.2 مليون دينار (117.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,997.5 مليون دينار (39.5% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,401.2 مليون دينار (51.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,398.7 مليون دينار (90.6% من GDP مقابل 90.2% من GDP في نهاية عام 2024).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2024 بنسبة 5.8% لتبلغ 9,432.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 4.5% لتبلغ 19,110.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 3.2% ليصل إلى 9,677.5 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 22.8% لتصل إلى 482.5 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 29.4% لتصل إلى 131.1 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 1.2% لتصل إلى 226.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,219.8 مليون دينار (5.9% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,297.4 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.1% من GDP خلال عام 2024، مقارنة مع 7.2% من GDP خلال عام 2023. فيما بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,160.6 مليون دينار خلال عام 2024، مقارنة مع 1,424.5 مليون دينار خلال عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2024 انخفاضًا في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,316.2 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شباط من عام 2025 ما مقداره 21,096.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 45,875.3 مليون دينار، مقابل 45,283.4 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 35,204.4 مليون دينار، مقابل 34,798.2 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 47,306.8 مليون دينار، مقابل 46,699.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- ارتفعت سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025، بينما حافظ سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب على مستواه. في المقابل انخفض سعر الفائدة على الودائع لأجل، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي شهد ارتفاعًا، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 2,592.5 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 18,741.5 مليون دينار، مقابل 17,655.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	شباط		
2024	2024		2025
US$ 21,014.8 16.0% 8.2	US$ 18,086.4 -0.2% 7.4	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر	US$ 21,096.5 0.4% 8.2
45,283.4 6.1%	43,050.7 0.9%	السيولة المحلية	45,875.3 1.3%
34,798.2 4.2%	33,719.6 1.0%	التسهيلات الائتمانية	35,204.4 1.2%
30,009.1 2.3%	29,560.6 0.8%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,124.0 0.4%
46,699.9 6.8%	44,297.7 1.3%	إجمالي ودائع العملاء	47,306.8 1.3%
36,701.2 6.5%	35,008.7 1.6%	ودائع بالدينار	36,940.2 0.7%
9,998.7 7.8%	9,289.1 0.1%	ودائع بالعملات الأجنبية	10,366.6 3.7%
36,317.4 6.3%	34,433.0 0.8%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	36,865.0 1.5%
29,170.3 5.6%	27,818.9 0.7%	ودائع بالدينار	29,452.3 1.0%
7,147.2 9.2%	6,614.1 1.0%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,412.7 3.7%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

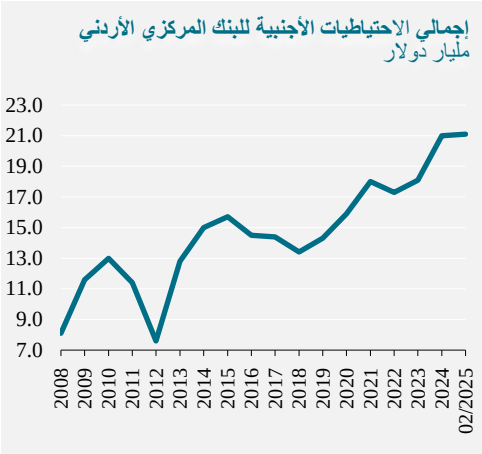

- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 21,096.5 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخدمـات لنحو 8.2 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 45.9 مليار دينار، مقارنة مع 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024.

◆ **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط من عام 2025:**

● مكونـات السيولـة

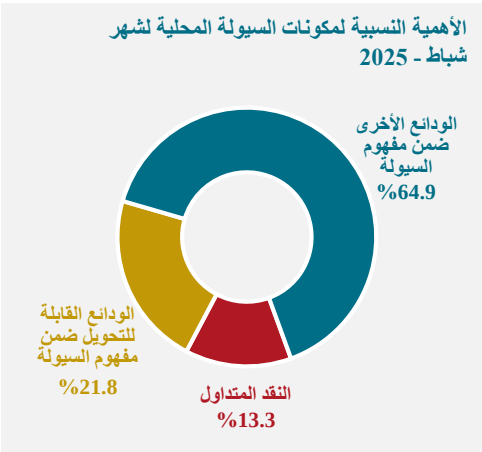

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السيولة في نهاية شـهر شـباط من عام 2025 ما مقداره 39.8 مليار دينار، مقابل 39.2 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 6.1 مليار دينار، محافظًا تقريبًا على مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

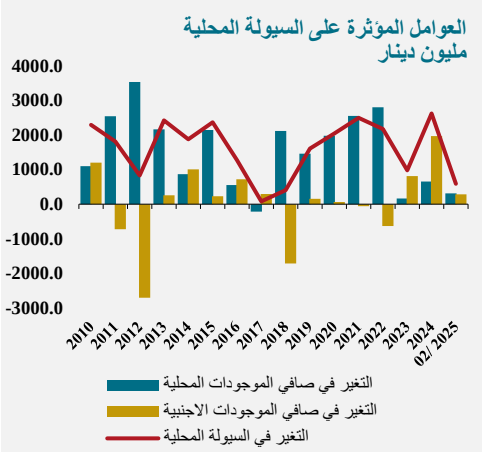

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 35.7 مليار دينار، مقابل 35.4 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 10.2 مليار دينار، مقارنة مع 9.9 مليار دينار في نهاية عام 2024. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 14.7 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2024		شباط 2024	شباط 2025
9,914.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,585.2**	**10,198.7**
14,544.8	البنك المركزي	12,239.2	14,669.8
-4,630.2	شركات الإيداع الأخرى	-4,653.9	-4,471.1
35,368.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,465.5**	**35,676.6**
17,158.3	الديون على القطاع العام (صافي)	16,519.0	17,691.8
1,661.8	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,612.1	1,594.6
30,363.6	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,960.1	30,597.1
-13,814.9	صافي العوامل الأخرى	-12,625.7	-14,206.9
45,283.4	**السيولة المحلية (M2)**	**43,050.7**	**45,875.3**
6,083.4	النقد المتداول	5,759.6	6,099.5
39,200.0	الودائع ضمن مفهوم السيولة	37,291.1	39,775.8

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/12/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح إجمالي التخفيض على أسعار الفائدة خلال عام 2024 ما مقداره 100 نقطة أساس، وذلك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 7.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.50%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2024		2024	شباط 2025
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.50	6.50
7.50	إعادة الخصم	8.50	7.50
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	8.25	7.25
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	7.25	6.25
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.50	6.50
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	7.50	6.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

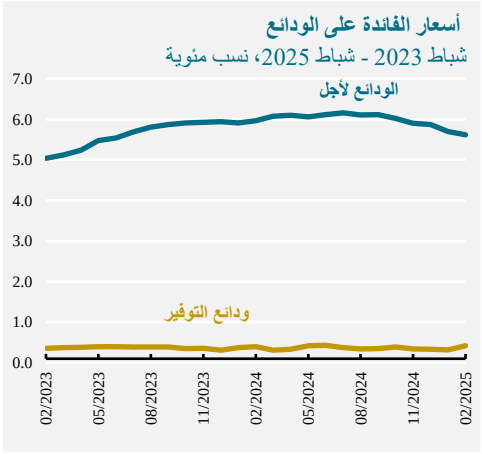

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.62%، لينخفض بذلك بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.42%، ليرتفع بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

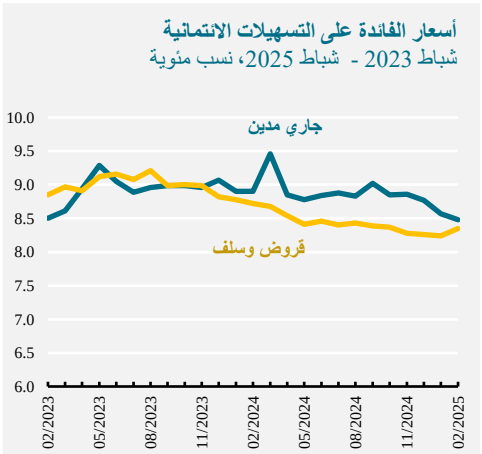

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.48%، لينخفض بذلك بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.07%، لينخفض بذلك بمقدار 122 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2024		شباط 2024	شباط 2025	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.69	تحت الطلب	0.69	0.69	0
0.33	توفير	0.40	0.42	9
5.87	لأجل	5.97	5.62	-25
	التسهيلات الائتمانية			
10.29	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.94	9.07	-122
8.26	قروض وسلف	8.72	8.35	9
8.77	جاري مدين	8.90	8.48	-29

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2025 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.35%، ليرتفع بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 بما مقداره 406.2 مليون دينار أو ما نسبته (1.2%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024، مقارنة مع ارتفاع بلغ 332.5 مليون دينار أو ما نسبته (1.0%)، خلال نفس الشهر من عام 2024.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2025، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من الحكومة المركزية بمقدار 211.1 مليون دينار (9.3%)، والقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 114.8 مليون دينار (0.4%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 62.0 مليون دينار (5.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 29.9 مليون دينار (2.2%) في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الاخرى بمقدار 11.7 مليون دينار (35.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 47.3 مليار دينار، مقابل 46.7 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2025 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.9 مليار دينار، و10.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 36.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2024.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2025 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2024. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط عام 2025 حوالي 113.3 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 28.4 مليون دينار (20.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 6.9 مليون دينار (6.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2025، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 255.0 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 63.0 مليون سهم، منخفضًا بمقدار 11.4 مليون سهم (15.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 15.8 مليون سهم (17.0%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2025 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 137.4 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2024		شباط 2024	شباط 2025
2,488.8	الرقم القياسي العام	2,467.3	2,592.5
2,651.0	القطاع المالي	2,714.4	2,731.6
5,531.3	قطاع الصناعة	4,885.1	5,833.6
1,693.3	قطاع الخدمات	1,702.4	1,768.0

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2025 ارتفاعاً قدره 103.8 نقطة (4.2%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليصل إلى 2,592.5 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 36.0 نقطة (1.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 302.3 نقطة (5.5%)، والقطاع المالي بمقدار 80.6 نقطة (3.0%)، وقطاع الخدمات بمقدار 74.7 نقطة (4.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية 2024.

■ القيمة السوقية للأسهم:

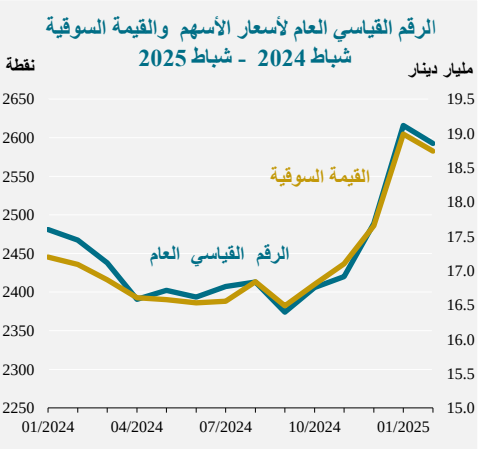

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2025 ما مقداره 18.7 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1.1 مليار دينار (6.1%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2024، مقابل ارتفاع بلغ 149.5 مليون دينار (0.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شـــهد صـــــافي اســـتثمار غير الأردنيين في بورصـــــة عمان خلال شهر شباط من عام 2025 تدفقاً سالباً بلـــغ 0.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق ســـالب قدره 22.8 مليون دينار خلال الشـــهر المماثل من عام 2024، وقد بلغت قيمة الأســـهم المشـــتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شـــباط من عام 2025 ما قيمته 13.0 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأســـهم المباعة 13.3 مليون دينار. أما خلال الشـهرين الأولين من عام 2025، فقد شـهد صـافي اسـتثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً مقداره 4.5 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

شباط			
2025	2024		2024
113.3	99.3	حجم التداول	1,199.2
5.7	4.7	معدل التداول اليومي	4.9
18,741.5	17,088.7	القيمة السوقية	17,655.9
63.0	77.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	913.2
-0.3	-22.8	صافي استثمار غير الأردنيين	-58.8
13.0	8.9	شراء	234.9
13.3	31.7	بيع	293.7

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2024 نمواً بنسبة 2.7%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.5% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2024 نموًا نسبته 2.5%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.4% خلال عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.8% خلال عام 2023.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2025 بنسبة 2.21%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.76% خلال ذات الفترة من عام 2024.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 ما نسبته 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث)، وذلك مقابل 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.9%) و20-24 سنة (بواقع 45.1%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.7% خلال الربع الرابع من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.2% و2.4% و2.6% خلال الربع الأول والثاني والثالث على التوالي. وبذلك، يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.5% خلال عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.9% خلال عام 2023.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2022-2024، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.0	2.6	2.3	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	4.5	5.2	6.3	5.1	**5.3**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.9	2.9	2.5	**2.9**
GDP بالأسعار الجارية	5.5	4.7	4.6	4.4	**4.8**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	2.4	2.6	2.7	**2.5**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	4.0	4.6	4.7	**4.4**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.0% خلال عام 2024 مقابل نمو نسبته 0.2% خلال عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.7% خلال عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.2% خلال عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.4%، مقابل نمواً نسبته 4.8% خلال عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال عام 2024، مقابل نمو نسبته 1.8% خلال عام 2023.

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الثابتة 2019-2024،

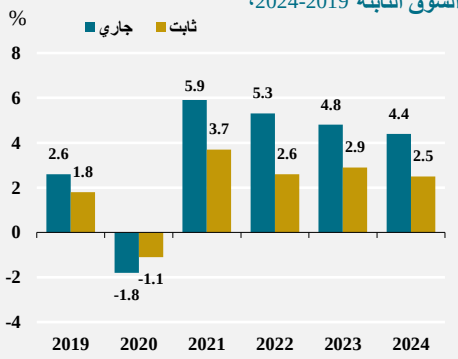

المصدر دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2024، مدفوعًا بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 6.9% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجّل قطاع الإنشاءات تراجعًا بنسبة 1.1% خلال عام 2024.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2023	2024	2023	2024
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.9	2.5	2.9	2.5
الزراعة	6.4	6.9	0.3	0.3
الصناعات الاستخراجية	8.6	5.5	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	3.8	4.2	0.7	0.7
الكهرباء والمياه	5.6	4.8	0.1	0.1
الإنشاءات	2.6	-1.1	0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	2.6	2.3	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	5.7	1.4	0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	4.4	3.3	0.4	0.3
خدمات المال والتامين	2.7	2.7	0.2	0.2
العقارات	1.4	1.0	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.2	2.2	0.3	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.0	1.2	0.3	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.3	2.5	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	3.2	0.6	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2024، فقد ساهمت معظم القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.7 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 84.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2024.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهد فيه عدد من المؤشـرات تحسـناً في أدائها، أبرزها؛ "الكميات المشـحونة على متن الملكية الأردنية" بنسـبة 38.9%، و"عدد المغادرين" (21.0%)، و"إنتاج البوتاس" (1.3%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشـرات، أبرزها؛ "إنتاج الفوسـفات" بنسـبة (13.6%)، و"منتجات التبغ" بنسـبة (0.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية *

نسب منوية

2024	المؤشـر	2024	الفترة المتاحة	2025
-4.0	**المساحات المرخصة للبناء**	**-8.6**		**16.9**
0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**1.3**		**2.5**
4.9	المنتجات الغذائية	14.5		**7.9**
1.2	منتجات التبغ	2.3		-0.7
6.0	منتجات نفطية مكررة	-10.7		-11.5
-20.3	صنع الملابس	-7.4		-6.2
3.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	6.3		4.4
-3.8	المنتجات الكيميائية	-6.4	كانون ثاني	2.6
7.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**1.3**		**5.9**
-0.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.7		-7.9
7.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.4		6.2
1.9	**انتاج البوتاس**	**0.5**		**1.3**
16.7	**انتاج الفوسفات**	**13.1**		**-13.6**
32.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-11.2**		**38.9**
4.0	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**3.5**	كانون ثاني - شباط	**15.2**
3.4	**عدد المغادرين**	**6.5**		**21.0**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2025 بنسبة 2.21%، مقابل ارتفاع نسبته 1.76% خلال ذات الفترة من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6%، خلال الشهرين الأولين من عام 2024.
  - بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفع بنسبة 2.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.6%.
  - بند "الزيوت والدهون" والذي ارتفع بنسبة 0.9%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.5%.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2017-2024)،

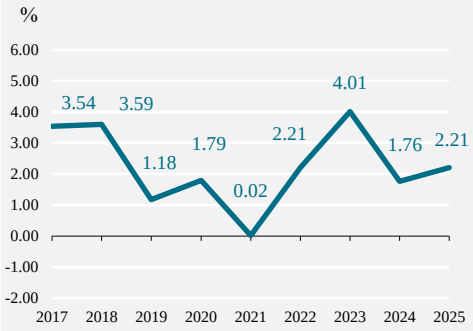

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للعامين (2024 - 2025)

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني - شباط		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني - شباط	
		2024	2025	2024	2025
جميع المواد	100.0	1.76	2.21	1.76	2.21
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	2.1	2.6	0.5	0.7
الغذاء	23.8	2.4	2.5	0.6	0.6
الحبوب ومنتجاتها	4.2	2.6	1.6	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	3.6	8.7	0.2	0.4
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	0.3	-1.6	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	1.7	-1.5	0.1	-0.1
الزيوت والدهون	1.7	0.5-	0.9	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	0.6	2.2	0.0	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	4.5	1.0	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	5.2	12.7	0.2	0.6
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	-0.3	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	5.2	12.7	0.2	0.6
3) الملابس والاحذية	4.1	0.7	-2.2	0.0	-0.1
الملابس	3.4	0.7	-2.5	0.0	-0.1
الأحذية	0.7	0.7	-0.8	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	2.9	2.9	0.7	0.7
الايجارات	17.5	4.1	3.8	0.7	0.7
الوقود والانارة	4.7	-1.7	-0.2	-0.1	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.2	0.6	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.2	-0.1	0.0	0.0
7) النقل	16.0	1.0	0.8	0.2	0.1
8) الاتصالات	2.8	0.4	-0.1	0.0	0.0
9) الثقافة والترفية	2.6	-1.0	5.1	0.0	0.1
10) التعليم	4.3	1.3	1.8	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	0.4	1.7	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	1.3	2.2	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 12.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2% خلال الشهرين الأولين من عام 2024. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).
- فيما سجّل بند الإيجارات تضخمًا بنسبة 3.8% خلال الشهرين الأولين من عام 2025 بالمقارنة مع تضخم نسبته 4.1% خلال ذات الفترة من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.7 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2025، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2024.

- تراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها؛ مجموعة الصحة (0.1%)، ومجموعة الاتصالات (0.1%)، وبند "الالبان ومنتجاتها والبيض" (1.5%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.2%، 0.4%، و1.7%، على التوالي، خلال الشهرين الأولين من عام 2024.

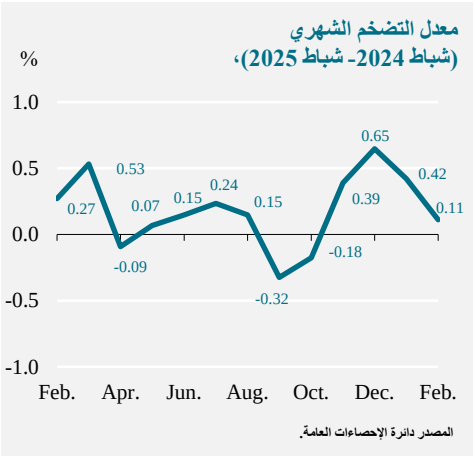

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2025 بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2024)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.11%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (1.0%)، و"الفواكه المكسرات" (0.3%)، و"الألبان ومنتجاتها" (0.1%) من جهة، وتراجع أسعار بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (3.4%) و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة (0.1%)، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة (0.1%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

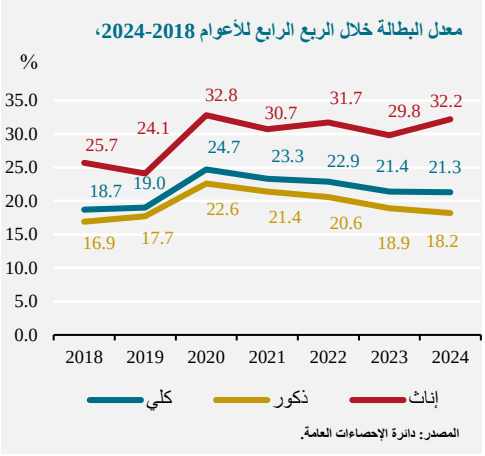

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2024، وذلك مقابل 21.4% (18.9% للذكور و29.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.9%) و20-24 سنة (بواقع 45.1%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.5% خلال الربع الرابع من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 20.0%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.0% (52.6% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1% (53.8% للذكور و15.1% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2023.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2024، وهي ذات النسبة المتحققة خلال الربع الرابع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 21.5 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2025، بالمقارنة مع وفر مالي كلي مقداره 26.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 23.2 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقارنة بوفر مالي كلي مقداره 20.9 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 281.1 مليون دينار، ليصل إلى 24,620.6 مليون دينار (64.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,997.5 مليون دينار (39.5% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 66.2 مليون دينار، ليصل إلى 19,888.6 مليون دينار (52.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,401.2 مليون دينار (51.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2025 بمقدار 347.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 44,509.2 مليون دينار (117.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,398.7 مليون دينار (90.6% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (90.2% من GDP) في نهاية عام 2024.

أداء الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2025 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2024:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الثاني من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 57.1 مليون دينار، أو ما نسبته 7.5%، لتبلغ 823.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 61.0 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 3.9 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عامي 2024 و2025

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون ثاني		معدل النمو
	2024	2025	%
الإيرادات العامة	**766.0**	**823.1**	**7.5**
الإيرادات المحلية، منها:	760.4	821.4	8.0
الإيرادات الضريبية، منها:	603.4	602.8	-0.1
ضريبة المبيعات	321.1	348.8	8.6
الإيرادات الأخرى	156.9	218.5	39.3
المنح الخارجية	5.6	1.7	-69.6
إجمالي الإنفاق	**739.6**	**844.7**	**14.2**
النفقات الجارية	719.5	824.3	14.6
النفقات الرأسمالية	20.1	20.4	1.5
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**26.4**	**-21.5**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	**0.8**	**-0.7**	**-**

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 61.0 مليون دينار، أو ما نسبته 8.0%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، لتصل إلى 821.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 61.6 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 0.6 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 0.6 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، لتصل إلى 602.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الإيرادات الضريبية
(2020-2024)، والشهر الأول من عام 2025

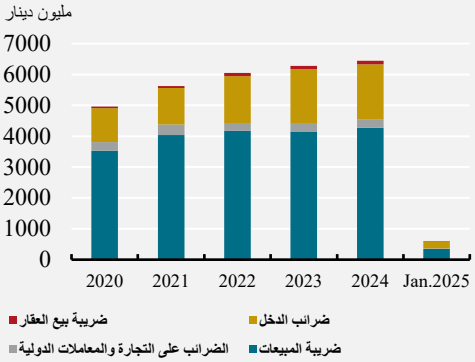

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 31.2 مليون دينار، أو ما نسبته 12.1%، لتصل إلى 227.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 37.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 37.2 مليون دينار، أو ما نسبته 17.5%، لتشكل ما نسبته 77.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 175.8 مليون دينار، وارتفاع حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 6.0 مليون دينار، أو ما نسبته 54.5%، ليبلغ 17.0 مليون دينار، بينما حافظت ضرائب الدخل من الأفراد على مستواها المتحقق خلال الشهر الأول من عام 2024، والبالغ 34.4 مليون دينار.

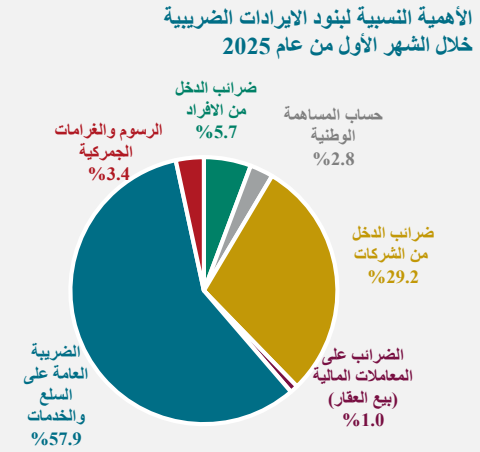

- انخفضت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.3 مليون دينار، أو ما نسبته 16.9%، لتصل إلى 6.4 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 27.7 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%، لتبلغ 348.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 57.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 21.1 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 19.3 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 10.1 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 22.9 مليون دينار .
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 4.2 مليون دينار، أو ما نسبته 25.9%، لتصل إلى 20.4 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 61.6 مليون دينار، أو ما نسبته 39.3%، لتصل إلى 218.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 54.0 مليون دينار لتبلغ 94.5 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 6.7 مليون دينار لتبلغ 47.0 مليون دينار (منها 40.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 38.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2024)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 0.9 مليون دينار لتبلغ 77.0 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهر الأول من عام 2025 عن مستواها المتحقق خلال نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 50.0%، لتصل إلى 0.1 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 3.9 مليون دينار، لتصل إلى 1.7 مليون دينار، مقابل 5.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2024.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال الشهر الأول من من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 105.1 مليون دينار، أو ما نسبته 14.2%، لتبلغ 844.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 14.6%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 1.5%.

هيكل النفقات العامة
(2020-2024)، والشهر الأول من عام 2025

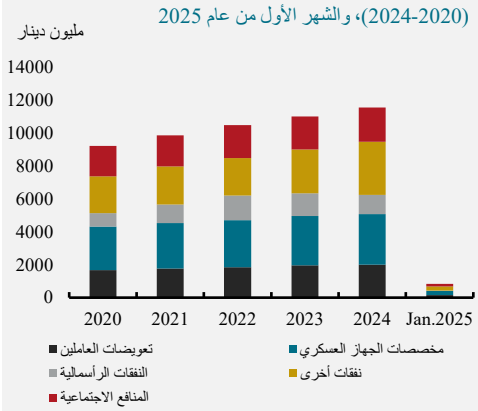

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 104.8 مليون دينار، أوما نسبته 14.6%، لتصل إلى ما مقداره 824.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 97.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايردات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 6.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 99.6% مقابل 105.7% خلال نفس الشهر من عام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 86.2 مليون دينار، ليبلغ 220.3 مليون دينار.

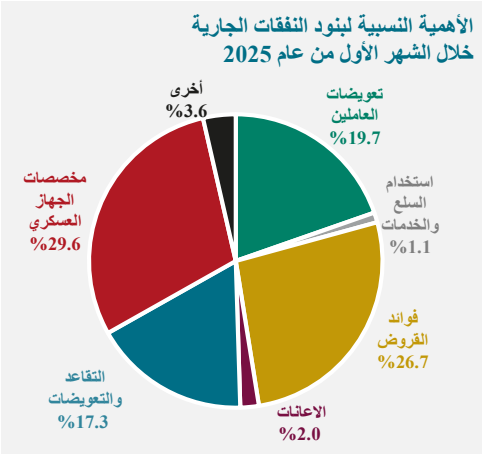

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 9.5 مليون دينار، لتصل إلى 243.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 4.1 مليون دينار، ليصل إلى 16.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 3.4 مليون دينار، ليبلغ 9.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 2.6 مليون دينار، ليصل إلى 142.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 1.4 مليون دينار، لتصل إلى 162.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 0.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، لتصل إلى 20.4 مليون دينار.

■ العجز/ الوفر المالي

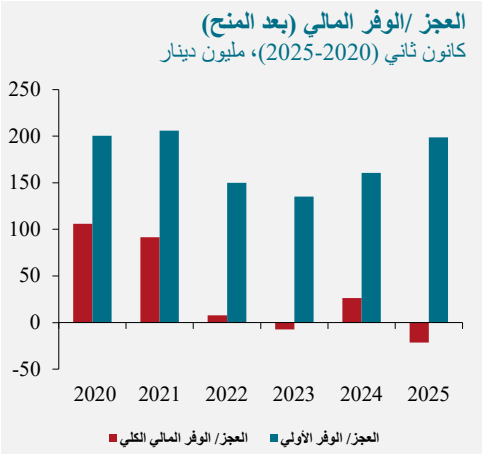

- حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الشهر الأول من عام 2025، مقداره 21.5 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقابل وفر مقداره 26.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 23.2 مليون دينار (0.7% من GDP)، بالمقارنة مع وفر مقداره 20.9 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 197.0 مليون دينار (6.2% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2025، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 155.0 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 198.9 مليون دينار (6.3% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 160.5 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2024.

رصيد دين الحكومة

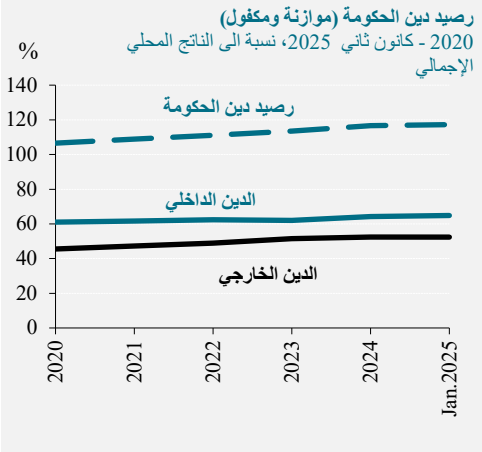

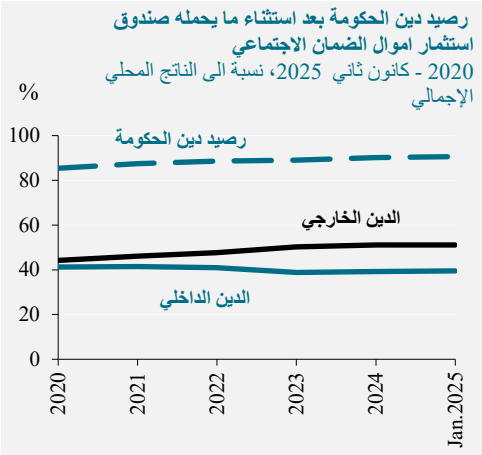

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 281.1 مليون دينار، ليبلغ 24,620.6 مليون دينار (64.8% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 300.0 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 18.9 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2024، ليصلا إلى 21,154.0 مليون دينار و3,466.6 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 154.1 مليون دينار، ليبلغ 14,997.5 مليون دينار (39.5% من GDP).

- ارتفع الرصـــيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 66.2 مليون دينار، ليصل إلى 19,888.6 مليون دينار (52.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حســـب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نســـبته 72.0% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنســـبة 11.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.2%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.9%).
- ارتفع الرصـــيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد اســـتثناء ما يحمله صـــندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية كانون ثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 66.2 مليون دينار، ليبلغ 19,401.2 مليون دينار (51.1% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2025 بمقدار 347.3 مليون دينار، ليصـــل إلى 44,509.2 مليون دينار (117.2% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصـــيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 34,398.7 مليون دينار (90.6% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (90.2% من GDP) في نهاية عام 2024.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهر الأول من عام 2025 بمقدار 57.7 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2024، لتبلغ 169.7 مليون دينار (منها أقســـاط بقيمة 30.8 مليون دينار، وفوائد بقيمة 138.9 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2025

♦ نيسان

- اتخـذت لجنــة تسـعير المشـتقات النفطيــة قـراراً يقضــي بتخفـيض أسـعار المشـتقات النفطية، وتثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2025		معدل النمو
		آذار	نيسان	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	885	860	-2.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,110	1,085	-2.3
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,260	1,235	-2.0
السولار	فلس/ لتر	705	680	-3.5
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	471.7	452	-4.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	552	519	-6.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	557	524	-5.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	572	539	-5.8
الإسفلت	دينار/ طن	466.6	446.9	-4.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2025/4/1.

- اسـتمرار الإبقـاء علـى بنـد فـرق أسـعار الوقـود المثبـت علـى فـاتورة الكهربـاء عنـد قيمة صفر من بداية عام 2025.

♦ شباط

- قرَّر مجلس الوزراء زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 ديناراً، اعتباراً من شهر شباط 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تقديم حوافز للمشغلين في قطاع النقل تمثلت بإعفاء ما نسبته 50% من رسوم التراخيص والتصاريح للعام 2025.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2025

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 8.7 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع إنشاء نظام سكادا لإمدادات المياه في محافظة معان.
- التوقيع على اتفاقية قرض واتفاقية ضمان مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 56.5 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع محطة الشمال وخطوط النقل الكهربائي - محطة الشمال الخضراء.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، بقيمة 65.2 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - 32.6 مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع البنية التحتية للتعليم العام.
  - 32.6 مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 14.45 مليون يورو، للمساهمة في تنفيذ برنامج التشجير الوطني.

♦ كانون ثاني

- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام 2025-2027، موزعة على النحو التالي:
  - 640 مليون يورو منح.
  - 1.4 مليار يورو استثمارات.
  - 1.0 مليار يورو مخصصات لدعم الاقتصاد الكلي.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون أول من عام 2024 بنسبة 13.5% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 813.6 مليون دينار. أما خلال عام 2024 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.8%، مقارنة مع عام 2023 لتبلغ 9,432.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون أول من عام 2024 بنسبة 39.8% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,825.7 مليون دينار. أما خلال عام 2024 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 4.5%، مقارنة مع عام 2023 لتبلغ 19,110.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون أول من عام 2024 ارتفاعًا نسبته 71.8%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 1,012.0 مليون دينار. أما خلال عام 2024 فقد ارتفع العجز بنسبة 3.2%، مقارنة مع عام 2023 ليبلغ 9,677.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 22.8% لتبلغ 482.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 29.4% لتصل إلى 131.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر في عام 2024.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 بنسبة 1.2%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024 ، لتصل إلى 226.9 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,219.8 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,297.4 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.1% من GDP خلال عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 7.2% من GDP خلال عام 2023.

- بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,160.6 مليون دينار خلال عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,424.5 مليون دينار خلال عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,316.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,380.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 334.1 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 822.8 مليون دينار، خلال عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 1,156.9 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023، ليبلغ 27,689.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول				
	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)	
	القيمة	2023/2022	القيمة	2024/2023	
التجارة الخارجية	26,532.8	-4.5	27,689.7	4.4	
الصادرات الكلية	8,911.8	-1.8	9,432.9	5.8	
الصادرات الوطنية	8,245.2	-1.4	8,579.3	4.1	
المعاد تصديره	666.7	-5.9	853.7	28.1	
المستوردات	18,287.7	-5.9	19,110.4	4.5	
الميزان التجاري	-9,375.8	-9.5	-9,677.5	3.2	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون أول		
	2023	2024	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,958.4	2,208.4	12.8
السعودية	983.6	1,125.3	14.4
الهند	1,221.2	990.9	-18.9
العراق	635.1	905.2	42.5
الامارات	326.7	318.7	-2.4
الصين	252.5	223.4	-11.5
فلسطين	232.9	201.9	-13.3
المستوردات			
الصين	3,188.9	3,662.5	14.9
السعودية	2,578.6	2,912.2	12.9
الولايات المتحدة الامريكية	1,161.1	1,330.6	14.6
الامارات العربية المتحدة	972.2	912.5	-6.1
المانيا	623.0	677.1	8.7
الهند	1,098.0	660.0	-39.9
مصر	494.8	654.1	32.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2024 ارتفاعًا نسبته 5.8% لتصل إلى 9,432.9 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 334.1 مليون دينار (4.1%) لتصل إلى 8,579.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 187.0 مليون دينار (28.1%) لتصل إلى 853.7 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2024، بالمقارنة مع عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفعت الصـــادرات من الملابس بـمـقـدار 336.0 مـلـيـون دينـــار (24.6%)، لتصـــل إلى 1,702.4 مليون دينـار. وقـد اســـتحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 81.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال عامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**8,245.2**	**8,579.3**	**4.1**
الملابس	**1,366.4**	**1,702.4**	**24.6**
الولايات المتحدة الامريكية	1,111.2	1,381.2	24.3
منتجات دوائية وصيدلية	**532.4**	**611.6**	**14.9**
السعودية	118.2	149.6	26.6
العراق	78.6	120.4	53.1
الجزائر	48.4	64.3	32.8
الفوسفات	**603.0**	**546.7**	**-9.3**
الهند	396.4	397.8	0.3
اندونيسيا	82.1	82.0	-0.2
الصين	7.3	30.3	-
الاسمدة	**377.9**	**509.6**	**34.8**
العراق	38.6	130.5	238.0
الهند	100.3	108.7	8.4
الولايات المتحدة الامريكية	84.0	83.0	-1.3
البوتاس	**650.8**	**466.4**	**-28.3**
مصر	64.6	66.1	2.3
الهند	101.2	65.9	-34.9
البرازيل	50.4	56.1	11.4
حامض الفوسفوريك	**593.3**	**431.2**	**-27.3**
الهند	567.2	366.6	-35.4
الفواكه والمكسرات	**194.3**	**335.6**	**72.7**
السعودية	61.0	121.7	99.4
الإمارات	24.2	43.4	79.5
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**241.2**	**281.4**	**16.7**
العراق	114.1	134.7	18.1
السعودية	56.8	65.5	15.2
ليبيا	30.0	31.6	5.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 141.2 مليون دينار (72.7%)، لتصل إلى 335.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات على ما نسبته 49.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 131.6 مليون دينار (34.8%)، لتصل إلى 509.6 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق العراق والهند والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 63.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

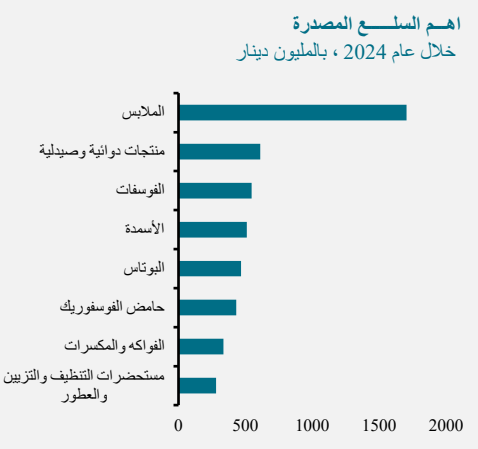

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 79.2 مليون دينار (14.9%)، لتصل إلى 611.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 54.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلع.

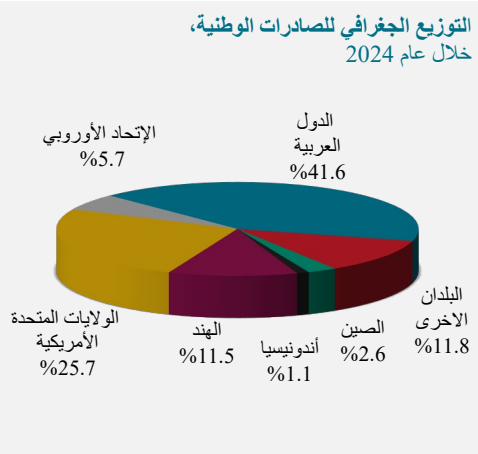

- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 184.4 مليون دينار (28.3%)، لتصل إلى 466.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والهند والبرازيل على ما نسبته 40.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 162.1 مليون دينار (27.3%)، لتصل إلى431.2 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 85.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 56.3 مليون دينار (9.3%)، لتصل الى 546.7 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (93.3%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحامض الفوسفوريك و"الفواكه والمكسرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال عام 2024 على ما نسبته 56.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع نسبة 55.3% خلال عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات والصين وفلسطين على ما نسبته 69.6% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2024، مقارنة مع نسبة 68.0% خلال عام 2023.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال عام 2024 بنسبة 4.5% لتصل إلى 19,110.4 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 5.9% خلال عام 2023.

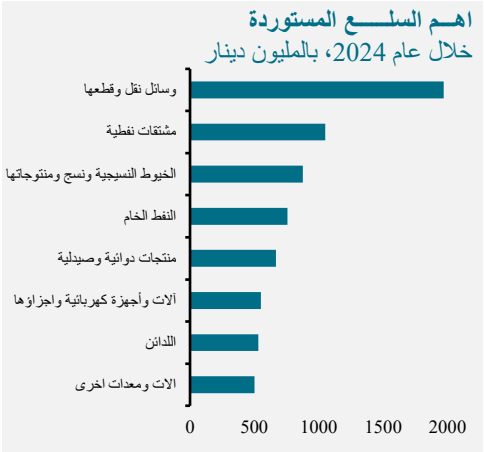

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2024، بالمقارنة مع عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 245.7 مليون دينار (14.3%)، لتصل إلى 1,969.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 69.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 104.0 مليون دينار (13.5%)، لتصل إلى 876.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.1% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الآت ومعدات أخرى" بمقدار 74.9 مليون دينار (17.6%)، لتصل إلى 500.8 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا والمانيا ما نسبته 63.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**18,287.7**	**19,110.4**	**4.5**
وسائل نقل وقطعها	**1,723.6**	**1,969.3**	**14.3**
الصين	565.7	761.6	34.6
الولايات المتحدة الأمريكية	282.2	341.7	21.1
كوريا الجنوبية	290.4	257.1	-11.5
مشتقات نفطية	**1,300.4**	**1,050.5**	**-19.2**
السعودية	632.9	863.4	36.4
الهند	576.4	151.6	-73.7
الإمارات	54.3	12.4	-77.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**772.9**	**876.9**	**13.5**
الصين	362.1	472.3	30.4
تايوان	99.6	101.5	2.0
تركيا	79.1	84.6	7.0
النفط الخام	**740.9**	**757.8**	**2.3**
السعودية	559.0	591.9	5.9
العراق	181.9	165.9	-8.8
منتجات دوائية وصيدلية	**621.1**	**668.3**	**7.6**
المانيا	82.7	93.0	12.4
الولايات المتحدة الأمريكية	66.1	77.0	16.6
سويسرا	53.7	55.1	2.5
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**555.6**	**549.3**	**-1.1**
الصين	219.2	208.9	-4.7
ايطاليا	27.2	53.7	97.5
اللدائن	**481.7**	**530.2**	**10.1**
السعودية	218.0	254.6	16.8
الصين	75.6	77.7	2.9
الامارات	35.6	37.4	5.0
الات ومعدات اخرى	**425.9**	**500.8**	**17.6**
الصين	163.3	198.9	21.8
إيطاليا	60.2	63.0	4.8
المانيا	36.5	53.2	45.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 48.5 مليون دينار (10.1%)، لتصل إلى 530.2 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والصين والامارات ما نسبته 69.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 249.9 مليون دينار (19.2%)، لتصل إلى 1,050.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال عام 2024

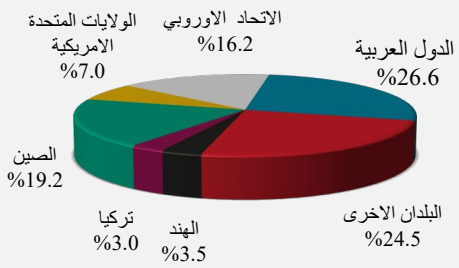

- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" بمقدار 6.3 مليون دينار (1.1%) لتصل إلى 549.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا ما نسبته 47.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن و"آلات ومعدات اخرى" على ما نسبته 36.1% من إجمالي المستوردات خلال عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 36.2%خلال عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمانيا والهند ومصر على ما نسبته 56.6 % من إجمالي المستوردات خلال عام 2024، مقابل 55.3% خلال عام 2023.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون أول من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 15.0 مليون دينار (29.2%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 66.4 مليون دينار. أما خلال عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 187.0 مليون دينار (28.1%) مقارنة مع عام 2023 لتبلغ 853.7 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون أول من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 423.0 مليون دينار(71.8%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 1,012.0 مليون دينار. أما خلال عام 2024، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار301.6 مليون دينار (3.2%) مقارنة مع عام 2023 ليبلغ 9,677.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال شهر كانون ثاني في عام 2025 بمقدار 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.2%، مقارنة بذات الشهر في عام 2024، لتصل إلى 226.9 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون ثاني من عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 22.8% لتصل إلى 482.5 مليون دينار، مقارنة بذات الشهرمن عام 2024 .

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون ثاني في عام 2025 ارتفاعاً بنسبة 29.4% لتصل إلى 131.1 مليون دينار، مقارنة بذات الشهرمن عام 2024.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2024 إلى ما يلي:

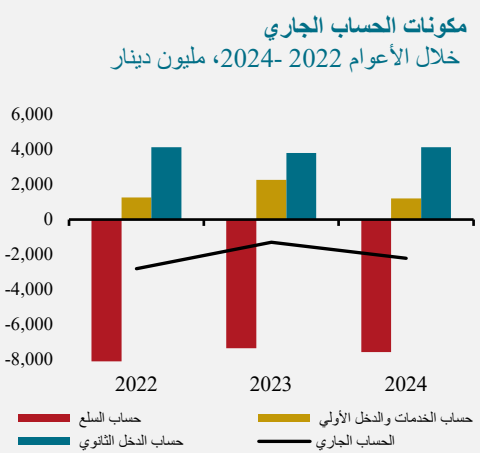

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,219.8 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال عام 2024 بالمقارنة مع عجز مقداره 1,297.4 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,830.8 مليون دينار (10.1% من GDP) خلال عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 2,591.4 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 209.7 مليون دينار (2.8%) ليصل إلى 7,569.5 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 7,359.8 مليون دينار.

- انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 436.6 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 2,093.8 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 2,530.4 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 884.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 268.9 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع كل من عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 1,091.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 471.7 مليون دينار، وصافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 4.2 مليون دينار ليصل إلى 207.0 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 4,140.5 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,800.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 317.0 مليون دينار، ليبلغ 1,611.0 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 22.6 مليون دينار، ليصل إلى 2,529.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 30.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,186.7 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,522.1 مليون دينار خلال عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,160.6 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 1,424.5 مليون دينار.

- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 155.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 945.6 مليون دينار.

- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,571.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 565.0 مليون دينار.

- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,352.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 307.4 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,316.2 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 35,380.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2024 بمقدار 2,533.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 30,727.7 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 2,022.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 496.7 مليون دينار، وانخفاض رصيد النقد والودائع لدى البنوك المرخصة بمقدار 60.9 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2024 بمقدار 2,468.4 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 66,043.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,043.5 مليون دينار، ليبلغ 31,270.7 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 971.4 مليون دينار ليصل الى 8,507.1 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 430.4 مليون دينار لتصل إلى 11,117.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 725.4 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 295.0 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 110.9 مليون دينار ليصل إلى 1,062.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 125.2 مليون دينار ليصل إلى 1,763.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 70.9 مليون دينار لتبلغ 9,240.8 مليون دينار.